

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: زكرياء قريشي وسفيان شلغام

بعنوان:

دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرار الاستثماري
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
للفترة 2013-2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ محاضر'ب' جامعة قاصدي مرباح	أ.دشاش عبدالقادر
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر'ب' معهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرباح ورقلة	د.صالح قريشي
مناقشا	أستاذ محاضر'أ' معهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرباح ورقلة	د.خمقاني بدر الزمان

السنة الجامعية 2018/2019

شكر وتقدير

{اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك}

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه تعالى الذي فاض علينا من فضله وعلمه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، ويسر لنا الأمور كلها ما علمنا منها وما لم نعلم، وأعانا على إتمام دراستنا هاته، ولو لا توفيقه عز وجل لما تحقق شيء من ذلك ... وبعد

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل صالح قريشي الذي كان خير معين لنا من خلال توجيهاته وعلى ما بذله من إرشاد ونصائح ليصل هذا البحث للإنجاز الذي نراه.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة مذكرتنا ولما بذلوه من وقت وجهد لقراءة مذكرتنا، وعلى ما سيقدمونه من توجيهات وملاحظات علمية ستساهم في إثراء هذه المذكرة

وأخيرا أنتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من وقف إلى جوارنا وقدم لنا يد العون من مشورة علمية أو توجيه داعم لنا وكل من شد من عزميتنا ونخص منهم كافة أعضاء الهيئة التدريسية المحترمين، أصدقائنا الأوفياء، ولكل من ساهم بكلمة طيبة كان لها صدى عميق في أنفسنا.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور المعلومة المحاسبية في تفعيل قرار الاستثماري في البيئة الجزائرية، وذلك بتطبيق عينة مكونة من 10 مؤسسات لفترة 2017/2013، حيث اعتمدنا كمتغيرات مستقلة مجموعة من النسب المالية في حين عبرنا عن القرار الاستثماري في الأصول الثابتة في المؤسسة. ولتحقيق الهدف استخدمنا نموذج بانل الذي يلاءم هذا النوع من الدراسات.

توصلت الدراسة إلى انه من بين 8 نسب جاءت نسبتين لهما القدرة على تفسير القرار الاستثماري بقدرة تفسيرية قدرة ب 31،15 وأظهرت النتائج إن النسبتين لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وكذلك النموذج كليتا.

وجدنا أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب لدراسة دور المعلومة المحاسبية LM باستخدام اختبار المفاضلة في تفعيل قرار الاستثماري

الكلمات المفتاحية:

المعلومة المحاسبية، القرار الاستثماري، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج بانل

Abstract:

This study aims to highlight the role of accounting information in activating the investment decision in the Algerian environment, and you apply a sample of 10 institutions for the period 2013/2017. As independent variables we adopted a set of financial ratios while we expressed the investment decision in the fixed assets in the institution. The PANEL model is suitable for this type of study.

The study concluded that out of 8 ratios, two ratios had the ability to interpret the investment decision with an explanatory capacity of 31.15. The results showed that the ratios have a statistical significance at a significant level of 5%.

Using the LM test, we found that the regression model is more appropriate to study the role of accounting information in activating the investment decision

Keywords: accounting information, investment decision, aggregate regression model, PANEL model.

فهرست المحتويات

III شكر وتقدير.....
IV ملخص الدراسة.....
V فهرس المحتويات.....
VIII قائمة الجداول.....
VIII قائمة الأشكال.....
IX قائمة الملاحق.....
أ مقدمة.....
<p>الفصل الأول : المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري إطار النظري والدراسات السابقة</p>	
2 تمهيد.....
3 المبحث الأول : المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري.....
3 المطلب الأول : تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها.....
3 أولاً: تعريف المعلومة المحاسبية.....
4 ثانياً: خصائص المعلومة المحاسبية.....
9 المطلب الثاني : أنواع المعلومة المحاسبية وأهميتها.....
9 أولاً : أنواع المعلومة المحاسبية.....
11 ثانياً: أهمية المعلومة المحاسبية.....
12 المطلب الثالث :مستخدمي المعلومة المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار.....
12 أولاً : مستخدمي المعلومة المحاسبية.....
15 ثانياً : دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرار.....
17 المطلب الرابع : قرار الاستثمار.....
17 أولاً: تعريف قرار الاستثمار.....
17 ثانياً :أنواع القرارات الاستثمارية والمبادئ التي يقوم عليها.....
22 المبحث الثاني الدراسات السابقة.....
22 المطلب الاول : الدراسات تشمل متغيرين.....
22 اولاً: دراسة مالك منير ابو عفيفة ، منال سليمان ابو غنيم.....
22 ثانياً : دراسة د. عبد الرحمن مرعي / 2006.....

23	ثالثا : دراسة ماجدة عبد المجيد.....
24	رابعا: دراسة، عبد الشكور عبد الرحمن.....
24	خامسا : دراسة محمد حسن، 2004.....
25	سادسا : دراسة، صلاح علي، 2002.....
26	المطلب الثاني :دراسات تشمل احد المتغيرين
26	اولا : دراسة، قمر زين العابدين، 2011.....
26	ثانيا : دراسة، نازك محمد
27	ثالثا: : دراسة، زكريا ربيع، 2007.....
27	رابعا: دراسة نبيل الحلبي 2006.....
28	خامسا: دراسة، المقام محمد، 2004.....
28	سادسا دراسة، الصادق محمد، 2004.....
29	سابعا: دراسة، سليمان خالد، 2002.....
29	ثامنا: دراسة، فياض حمزة.....
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني :دراسة قدرة المعلومة الحاسوبية على تفعيل قرار الاستثمار		
32	تمهيد
33	المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة.....
33	المطلب الأول :عينة الدراسة و المتغيرات المستخدمة.....
33	أولا : عينة الدراسة.....
34	ثانيا : متغيرات الدراسة.....
36	المطلب الثاني : أدوات الدراسة
36	أولا : أدوات الإحصاء الوصفي
37	ثانيا: مصفوفة الارتباط برسون
37	ثالثا: نماذج السلاسل الزمنية المقطعية
39	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها.....
40	المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة.....

40 أولًا : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
41 ثانيا : تحليل نتائج الارتباط والانحدار بين مؤشرات المعلومة المحاسبية وقرار الاستثمار
43 ثالثًا : تحليل الانحدار المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري
53 المطلب الثاني :مناقشة النتائج المتحصل عليها
55 خاتمة ومقترحات
59 قائمة المراجع
64 الملاحق

قائمة الجداول

33	بيانات الدراسة (1-2)
34	النسب المالية المستخدمة (2-2)
40	الإحصاءات الوصفية لنسب المالية (3-2)
42	مصفوفة الارتباط بين المؤشرات (4-2)
44	نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على القرار الاستثماري (5-2)
46	نموذج الانحدار التجميعي للقرار الاستثماري (6-2)
47	نموذج التأثيرات الثابتة للقرار الاستثماري (7-2)
48	نموذج التأثيرات العشوائية للقرار الاستثماري (8-2)
49	نتائج اختبار مضاعف لاغرونج LM (9-2)

قائمة الأشكال

13	العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية (1-1)
----	---

قائمة الملاحق

64 مصفوفة المشاهدات	الملحق رقم 01
66 مخرجات برنامج Eviews9	الملحق رقم 02

المقدمة

المقدمة

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، لماله من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة والضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فهو يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية.

وباعتبار أن الاستثمار المالي مرتبط باليات تمكنه من تحقيق مختلف المشاريع التنموية، ولعل أهمها الآليات التمويلية والمتمثلة أساسا في البحث عن مصادر الادخار وكذا الوسائل الكفيلة لتعبئتها لأغراض التنمية، ولهذا فمن الضروري توفر هيكل مالي متطور يضمن التمويل المستمر لمختلف المشاريع الاقتصادية، ولعل من أهم عناصر النظام المالي هو وجود أسواق مالية باعتبارها قادرة على الاستيعاب والتوجيه والتخصيص الأمثل للمدخرات لأغراض الاستثمار المنتج.

ويعتبر القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات، وتلعب المعلومة دورا هاما في تنشيط سوق رأس المال وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه. فالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومة لاستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار، فتوفر المعلومة الموثوق فيها وخاصة المعلومة المحاسبية يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة المعلومة المحاسبية في تفعيل قرار الاستثماري في

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2013-2017؟

أولا - من خلال التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسب المستخدمة والقرار الاستثماري؟

هل المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية كافية لاتخاذ قرار الاستثمار؟

ثانيا - فرضيات البحث

• نعم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسب المستخدمة والقرار الاستثماري

• نعم المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية كافية لاتخاذ قرار الاستثمار

ثالثا- مبررات اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب تأتي جعلتنا نختار الموضوع لأنه يحتوي على اعتبارات موضوعية وذاتية، وتمثل في:

المقدمة

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال.
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع واقتراحه بالإصلاحات التي تشهدها الساحة الاقتصادية في الجانب التطبيقي والجانب النظري.
- أهمية الموضوع واقتراحه بالإصلاحات التي تشهدها الساحة الاقتصادية بشكل عام والجانب المحاسبي بشكل خاص.
- الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في تحسين القرار الاستثماري.

رابعاً- أهداف الدراسة وأهميتها:

- تعتبر المعلومة المحاسبية أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها.
- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار في دعم ونمو وتطور المؤسسة او الشركة.
- تحديد التوقيت المناسب لتطبيق الاستثمار مع تحديد النتائج المتوقعة من حجم الاستثمار والأهداف الرئيسية التي على أساسها تم تطبيق القرار الاستثماري.
- التعرف على الجوانب المتعلقة بالموضوع نظرياً وميدانياً.

خامساً- حدود الدراسة

تتعلق الحدود الزمنية في دراسة للقوائم المالية لعينة من المؤسسات للفترة الممتدة من 2013/2017 - أما الحدود المكانية فهي تتمثل في مناطق نشاط المؤسسات عينة الدراسة وعددها 10 مؤسسات.

سادساً - منهجية البحث

من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب منا الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم للجانب النظري المتعلق ب المعلومة المحاسبية وقرار الاستثمار من خلال أنواعه مراحل خصائصه محدداته وكذا الاستخلاص أهم الدراسات الأطروحات والمقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لتمكن من خلالها تدعيم الأسس النظرية، أما في الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة .

سابعاً- هيكل البحث

أبجز هذا البحث وفق لما تمليه مقتضيات البحوث في هذا المجال وجاء على شكل مقدمة وكأنة عبارة عن مدخل للموضوع وفصلين أولهما نظري وتأتيهما تطبيقي وخاتمة.

الفصل الأول

المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري

إطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاما للمعلومات ، يتميز بقدرته على توفير المعلومة المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية حيث أصبحت هذه المعلومة ركيزة أساسية من ركائز صنع القرار . ات سواء كان ذلك على المستوى الكلي لرسم السياسات التمويلية المختلفة أو على مستوى استراتيجيات الشركات . والجدير بالذكر أن هناك انفجار في المعلومات بمعدلات كبيرة نتيجة للتطورات الهائلة ولكن مع هذا كله يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والجودة لتكون أكثر أهمية لمتخذي القرارات.

وفي هذا السياق قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري.

المبحث الثاني: القرار الاستثماري.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري

تعتبر المعلومة المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية، إذ بينت الكثير الدراسات و الأبحاث أن المستثمر يستجيب بصورة فورية لأي معلومة جديدة يتم نشرها و بالتالي فإن الإفصاح عن المعلومة المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب يعد ضرورة لا جدال فيها يتعلق بتكوين محفظة الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجاه المخاطرة والعائد ويساعدهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد استثماراتهم ودرجات المخاطرة المحيطة بها، مما يكون له اثر على أسعار تلك الاستثمارات و على حجم التعامل بها.

المطلب الأول: تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها

أولاً : تعريف المعلومة المحاسبية:

هناك عدة تعريف للمعلومة المحاسبية وسنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي:

تعتبر المعلومة المحاسبية نوعاً من المعرفة المناسبة والنتائج عن العمل يات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها¹.

تعتبر المعلومة المحاسبية مهمة جداً، فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طابع كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة، كما أن نظم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية².

¹ رج زونية، المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس-سرتيف 2014/2013 ص 29.

² محمد نور برهان وغازي إبراهيم رجو، المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص 25.

هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلوم ، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلوم ة يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلوم ة المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية¹.

من خلال التعريف السابقة فإن المعلوم ة المحاسبية عموماً هي أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصاد ية مشتقة منها، وتمثل المعلوم ة المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

ثانياً : خصائص المعلومة المحاسبية:

بصفة عامة يمكن القول أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلوم ة الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أو أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتين²:

- الخصائص الأساسية.

- الخصائص الثانوية.

أولاً: الرئيسية الخصائص (Primary Qualities) :

والا فقدت هذه المعلوم ة أهميتها هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلوم ة المحاسبية المنشورة وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين.

• الملائمة³ (Relevance):

إن المعلوم ة المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملائمة وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوع ية تسهل على مستخدمي تلك المعلوم ة عملية صنع

¹ حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع 2007، ص 95.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي-الطبعة الثالثة، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، 2011، ص 218.

³ كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن 2004، ص 90، ص 89.

واتخاذ قرار أدق وأكثر مما لو كانت تلك المعلومة غير ملائمة، ولأجل تحقيق صفة الملائمة لتلك المعلومة لابد أن تتوفر لها الصفات النوعية الفرعية التالية:

● التنبؤية لفترة (Predictative Value):

لابد للمعلومة أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها. وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكويها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معاً. وكذلك الاهتمام بقدرتها المعلومات التنبؤية، طبقاً لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، واتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومة المحاسبية بشكل أفضل ومثال على ذلك استخدام طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلاً من طريقة التكلفة التاريخية وكذلك طريقة أسعار السوق أو الأسعار المتوسطة بدلاً من طريقة ما يدخل أولاً يخرج أولاً (Fifo) بالنسبة لتسعير المخزون الصادر من المخازن وغيرها من الأساليب المختلفة.

● إمكانية التحقق من صحة التوقعات Value Feedback

يستلزم من مستخدم المعلومة المحاسبية أن يستفاد من خاصيتها في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات الماضية من جهة والاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية من جهة أخرى. وهذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات وخاصة عند إعداد الموازنات التقديرية ومنها على وجه التحديد الموازنة النقدية لكلا جانبي المدفوعات والمقبوضات لأن قدرة المعلومات في تصحيح التوقعات تساعد في تنفيذ الموازنات لمختلف الأنشطة والعكس صحيح.

● التوقيت المناسب¹ (timeliness)

من أهم خصائص المعلومة المحاسبية أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 90.

لذا تعتبر كفاءة الكادر المحاسبي من جهة وكفاءة النظام المحاسبي ذاته من جهة أخرى مؤشرا أساسيا في الإسراع بتقديم المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب.

مما يستلزم تقديم التقارير المالية والمحاسبية في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

• الموثوقية (Reliability):

ومعناها خلو المعلومة من الخطأ والتحيز وأن تنطوي بصدق على الخصائص المستهدفة إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه وتتمثل هذه الخصائص في:

صدق التعبير بحيث تكون المعلومة المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بصورة سليمة،

الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى، قابلية التحقق أو الموضوعية أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

• الموضوعية (Verificability):

مما لا شك أن الموضوعية تعتبر خاصية أساسية من خواص المعلومة المحاسبية وذلك تجنبا لعملية الانحياز والتأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي من جهة والإفصاح التام عن المعلومة المحاسبية من جهة أخرى مما يدعو عموم المحاسبين في الاتفاق على هذه المسألة أو تلك من المعالجات المحاسبية.

إذ أن الموضوعية تعتبر أحد الفروض الأساسية في المحاسبة والتي تتطلب الثبات النسبي

والقبول الملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة من قبل اغلب المحاسبين¹.

¹ المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، ملحق حول المسؤولية الاجتماعية ووظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ص 11.

• الحيادية¹ (neutrality)

من المسلم به أن المعلومة المحاسبية تهتم جهات عديدة ومختلفة من مستخدميه لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متناقضة بعض الشيء. لكن هذا التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى مراجع الحسابات أن يبحر في إعدادهم للحسابات وفحصها والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب أخرى.

ثانيا: الثانوية الخصائص² (Secondary Qualities)

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها وتتلخص هذه الخصائص ب:

• القابلية للمقارنة³ (Comparability)

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشأة المعزولة مقارنة بالمنشآت المماثلة مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المنشأة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المنشآت الأخرى و يساعد بالتالي متخذي القرارات في التنبؤ وتقييم أداء منشاتهم وإدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة باستخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المنشآت المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث. كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها

¹ لعزير النقيب، مرجع سابق، ص 91.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 20.

³ رضوان حلوة حنان ونزار فليح البداوي، المالية القياس والإفلاح في القوائم المالية، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، 2012، ص 26.

• الاتساق أو الثبات¹ (Consistency)

ولتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة بسياسات الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى. وتعتبر هذه السياسة ذاتها أحد المعايير الأساسية الخاصة لإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتها عند تقديم التقرير النهائي. إن التزام المحاسب بسياسة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقاً إذ يجوز أحياناً أن يغير طريقة تسعير المواد المصدرة من المخازن أو طريقة حساب اهتلاك الأصول الثابتة وغيرها بشرط توفر ما يلي:

– وجود ضرورة مقنعة للتغيير.

– أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية.

– أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

• اكتمال المعلومات (completeness)

لكي تكون المعلومة المحاسبية ذات فائدة مرجوة تجاه مستخدميها لابد من أن تحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، وذلك طبقاً لأهمية المعلومة ودورها في اتخاذ القرارات، لذا لابد من الاهتمام بمبدأ الأهمية النسبية والمعلومات.

• اقتصاديات المعلومات (Economiety)

لابد للمعلومة الفعالة أن تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وذلك من خلال مقارنة تكاليف الحصول على تلك المعلومة مع العوائد والفوائد التي يتم الحصول عليها من توفر تلك المعلومة. وهنا يتطلب مراعاة عامل كمية المعلومة ونوعيتها من جانب وقيمتها وجودتها من جانب آخر. ولأجل التوصل إلى هذه المؤشرات لابد من استخدام أساليب رياضية من ضمنها التطبيقات اللوغاريتمية في قياس قيمة المعلومة.

¹ مليكة زغيب وسوسن، زريق، حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي، ص 6، ص 7.

• القابلية للفهم (Understanbility)

إن خاصية قابلية المعلومة للفهم والاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين هما:

أ. درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومة.

ب. مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومة

ولكي تكون المعلومة ذات فائدة ملموسة لابد من توفر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار. ففي الوقت الذي يتطلب النزول في الشرط الأول، يستلزم الأمر في نفس الوقت الارتقاء بالشرط الثاني لتحقيق التوازن، وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.

المطلب الثاني: أنواع المعلومة المحاسبية وأهميتها.

أولا: أنواعها:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1 معلومة تاريخية مالية¹:

وهي معلومة تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومة فإنه من الأفضل لأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا، هو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي.

¹ أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية "الرايس" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 86.

2 معلومة عن التخطيط والرقابة¹:

وهي معلومة تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسب بين الأداء وتحديد أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، و يتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أعراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومسئولتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهدم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى. و يمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات المحاسبية كل من: نظم محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومة متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف والتكاليف المعيارية.

- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.

- نظام الرقابة الداخلية.

3 معلومة لحل المشاكل:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومة في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصدق أجزاء معينة من المنتج إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المعلومات المحاسبية الإدارية بالدرجة الأولى.

¹ قاسم إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبية 2003، ص 30، ص 31.

ثانياً: أهميتها :

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مورداً رءً يسا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملاكيتها، فالمعلومة هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، الموارد المادية) ولقد أصبحت المعلومة بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حالياً ومستقبلاً، وتمثل المعلومة الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات¹.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومة المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومة المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومة لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومة الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقلل حجم التباين يستخدم متخذي القرارات تلك المعلومة المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار في الخيارات، وذلك عندما بين البدائل المتاحة².

وعدم توفر المعلومة الكافية والصححة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل كثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقديم الأداء وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومة، حيث يطلب صناع القرار -على اختلاف مستويهم التظيمية- معلومات صححة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها³.

وقد ازدادت أهمية المعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة،

¹ عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين- مذكرة ماجستير منشورة - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة 2012، ص 35.

² تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010، ص 379.

³ عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سابق، ص 35.

مجملة فيما يلي :

- 1 المنمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومة بصورة مستمرة ودائمة.
 - 2 لزيادة قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومة بصورة أرسية وأفقية وتبادلها معا.
 - 3 تعدد أهداف الوحدات الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصورا بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومة تخدم الأهداف المختلفة.
 - 4 للتأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد زادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها، لتتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملها ونظامها لتتماشى مع تلك التغيرات، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومة.
- المطلب الثالث: مستخدمي المعلومة المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات:**

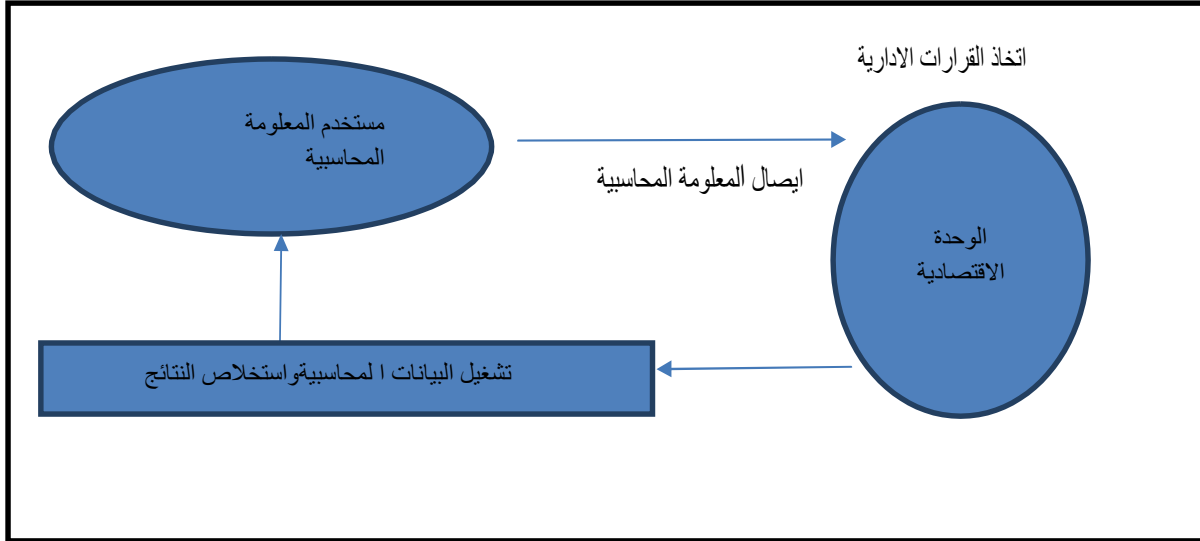
أولا: مستخدمي المعلومة المحاسبية:

إن المحاسبة عموما تمارس وظيفة القياس المحاسبي للأحداث التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وتكملها بممارسة وظيفة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومة المحاسبية إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية¹.

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، والطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2004، ص 298، ص 301.

ويمكن تصوير تلك العلاقة بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية¹



وعلى العموم يمكننا تقسيم الفئات التي لها مصلحة في الحصول على المعلومة المحاسبية لاستخدامها بشأن اتخاذ قراراتها إلى ثلاث فئات، انسجاماً مع الأساس المعاصر لتبويب فروع المحاسبة. وتضم تلك الفئات العناصر التالية:

● : فئات من داخل الوحدة الاقتصادية وتضم:

- الإدارة العليا للوحدة.
- الإدارة الوسطى والمستويات الإشرافية.
- أجهزة التخطيط والمتابعة داخل الوحدة الاقتصادية.
- مكتب المراقبة الداخلية.
- النقابات والاتحادات والروابط العمالية والمهنية.
- العاملين أنفسهم كأفراد.

¹ المصدر: كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004، ص 299.

- : فئات من خارج الوحدة الاقتصادية : ولها علاقة مباشرة حالية أو مستقبلية بالتعرف على نشاط الشركة ونتائج أعمالها، وتضم الفئات التالية:
 - المالكين والمساهمين.
 - المستثمرين الجدد والمتوقع استثمارهم.
 - الممولين والمقرضين الحاليين والمتوقعين.
 - الموردين العملاء.
 - الأجهزة المصرفية وشركات التأمين.
 - أسواق المال والبورصات.
 - الوسطاء الماليين ومستشاري الاستثمار.
 - المحللين الماليين.
 - مراجعي الحسابات والمحاسبين القانونيين.
 - مصالح وإدارات الضرائب والضمان الاجتماعي.
 - أجهزة الرقابة الخارجية (ديوان المحاسبة).
 - أجهزة التخطيط المركزي.
 - الأجهزة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية والمالية (المصرف المركزي).
 - الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.
 - الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي.
 - طلاب الدراسات العليا.
 - مؤسسات التدريب واستشارات وبيوت الخبرة.
 - بنوك المعلومات وشبكات الانترنت.

● الفئات التي لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية

إن هذه الفئات تمثل حلقات المجتمع التي يهتماها الاطمئنان على صحة المواطن وامن المجتمع وسلامته وتضم

الفئات التالية:

- مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث.
- مؤسسات الأمن الصناعي والسلامة المهنية.
- مراكز الأمن والحماية المدنية.
- المنظمات الخيرية وهيئات الإحسان.
- منظمة الصحة البشرية والبيطرية.
- مراكز الإشعاع النووي والذري.
- منظمة حقوق الإنسان.
- النقابات المهنية كالأطباء والصيادلة والحقوقيين والمحاسبين وغيرهم.
- مؤسسات مكافحة المخدرات والأمراض الاجتماعية.
- المؤسسات الدينية.
- أفراد المجتمع.
- الأحزاب السياسية ومنظمات السلام.

ثانياً: دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات

- يتوقف نجاح أي منظمة على وجود ثلاثة عناصر أساسية ، هي الإدارة ، و رأس المال ، و القوى العاملة ، ولعل العنصر الأهم بينها هو الإدارة باعتبارها المحرك والمنظم و المخطط للعناصر الأخرى ، و بالقدر الذي تكون فيه خطط و قرارات الإدارة سليمة ، يكون نمو وتطور المنشأة سريعاً نحو النجاح .
- ولا يمكن أن نغفل أن صحة وسلامة هذه القرارات تعتمد بشكل أساسي على توفر معلومات سليمة وصحيحة .

- ومن هنا يبرز الدور المهم الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في تزويد الإدارة بالمعلومة السليمة التي يحتاجها لتصريف أمور المنشأة .

- يقال إن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة 90% على المعلومة ، وبنسبة 10% على الذكاء و الإلهام ، فكل القرارات تتطلب معلومة و الغرض الرئيسي للحصول على المعلومة هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها و تثبيتها .

- من البديهي أن درجة جودة المعلومة المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ ، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومة كان اختيار متخذ القرار أفضل ، الأمر الذي يعني ضرورة أن تبحث الإدارة باستمرار عن أفضل المعلومة فيما يتعلق بالأهداف و النتائج المتوقعة للتصرفات البديلة . فالمعلومة تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات . وفي حقيقة الأمر فإن اتخاذ القرارات و المعلومة موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر¹ .

- إن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات ، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة المبادئ التالية عند تصميم نظام المعلومات² :

-المبدأ الأول:

- تعتبر المعلومة أساساً ضرورياً لاتخاذ القرارات . فبدون المعلومة يصعب تحديد المشكلة ، أو تحديد بدائل الحل . كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل.

-المبدأ الثاني:

- يجب أن تكون المعلومة ملائمة للقرار المعروض ، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة و تحويلها إلى معلومة ملائمة.

-المبدأ الثالث:

- أن يتم تجميع المعلومة المتعلقة بالموقف القراري قبل تحديد البدائل أو تقييم تلك البدائل

¹ زامل ، أحمد محمد ، 2000 ، مرجع سبق ذكره ، 44.

² نور، أحمد ، عبد العال ، أحمد رجب ، المحاسبة الإدارية ، 1993 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 33.

-المبدأ الرابع:

-تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة عن الأساليب المستخدمة لقياس منافع البدائل المختلفة، والوزن النسبي للمعلومة عند قياس الربح أو المنافع النسبية المحددة للبدائل المتاحة.

-ولا شك أن هذا يتطلب إجراء تحليل المحاسبية بالنسبة لبعض المؤشرات لمعرفة مدى استجابة النموذج المستخدم للتغيرات في كل من تلك المؤشرات ، ومن ثم تقدير درجة الدقة المطلوبة في كل منها.

-المبدأ الخامس:

-إذا أمكن تخطيط الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار معين . فإنه يمكن تفويضه إلى مستوى إداري أقل أو يمكن برمجته ليؤدي بالحاسب الآلي ، مع ضرورة استبعاد البدائل ذات الربح المنخفض.

المطلب الرابع : القرار الاستثماري:

القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الأكثر أهمية و خطورة للمشروع، و ذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير و لا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة .

أولاً: تعرف القرار الاستثماري:

● : تعريف القرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري على أنه "هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية و بمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه ، حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية و لكنها غير مؤكدة الحدوث " ، كما يستلزم من اجل اتخاذ قرار الاستثمار وجود مجموعة من المقترحات الاستثمارية والمفاضلة بينها لاختيار أفضلها.

ثانياً: أنواع القرارات الاستثمارية والمبادئ التي تقوم عليها

يعتبر القرار الاستثمار خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة، وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية وهي قرار الشراء، قرار التداول وقرار البيع . كما يقوم القرار الاستثماري على جملة من المبادئ.

• أنواع القرارات الاستثمارية¹

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر، يهدف من ورائه تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي:

• قرار الشراء

يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.

• قرار عدم التداول

في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، وفي خضم هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر، وبالتالي لا يقوم بأي قرار سواء الشراء أو البيع.

• قرار البيع

يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، في ظل المخاطرة. وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

ثالثا: المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

احمد مصيبيح ، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2001-2004، ص:42.¹

1 - مبدأ الاختيار

يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له¹ ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفأة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

2 - مبدأ المقارنة

إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمن وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لا بد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

3 - مبدأ الملائمة

كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي:²

- معدل العائد على الاستثمار.

- درجة المخاطر التي يتصف بها.

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

4 - مبدأ التوزيع

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنوع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

رابعاً- المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي كما يلي:¹

رمضان زياد ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 1998 ، ص : 39.¹
نفس المرجع ، ص: 29.²

1 الإستراتيجية الملائمة للاستثمار

تبنى إستراتيجية المستثمر على ضوء منحى تفضيله الشخصي، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف.

• العناصر المحددة لإستراتيجية المستثمر

يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض من حيث ميولهم وأولوياتهم الاستثمارية، فكل مستثمر منحى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الرغبة، السيولة والأمان. ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة، وعنصر الأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه بينما يترجم ميل المستثمر العنصر الرغبة. معدل العائد على الاستثمار المتوقع.

• أصناف المستثمرين

وطبيعياً أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، وتبعاً لهذا سوف يكون هناك مستثمراً يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب إلى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري، وعليه فإن المستثمرين يصنفون إلى عدة أصناف تتمثل فيما يلي:

• المستثمر المتحفظ

هذا النوع من المستثمرين يهاب المخاطرة، وبالتالي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، ولكن يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة ويرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق بمحدودية الموارد لدى المستثمر.

• المستثمر المضارب

على عكس من المستثمر المتحفظ، هناك نوع آخر من المستثمرين لا يهابون من المخاطرة فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة. بمعنى أن هذا الصنف من المستثمرين يعطي الأولوية لعنصر العائد مهما كانت المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

محمد مطر، إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقات العلمية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1990، ص: 29 .¹

• المستثمر المتوازن

وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل الوسط، فيوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.

1 - الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

لاتخاذ القرار ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:¹

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

2 - مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

تشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر، وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.

CONSO , la Gestion financière de l'entreprise , dunod , 7 eme édition 1989, p 498..¹ - P

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة التي عاجلت متغيرين معا.

اولا : دراسة،مالك منير ابوعفيفة ، منال سليمان ابو غنيم (حساسية الافصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال نسب مالية في التأثير على القرارات الاستثمارية .

ظهرت مشكلة الدراسة على مامدى اعتماد متخذو القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية على الافصاحات المحاسبية عند اتخاذ قراراتهم وتبرز أهمية الدراسة في الافصاحات المحاسبية والتي تعد أهم افصاحات مالية حيث تظهر ، تلك الافصاحات جوهر عمل الشركة والتي تقدم خدمة للعديد من الجهات كانت حكومية أو خاصة وذلك من اجل ترشيد متخذو القرارات باتخاذ قراراتهم بشكل ملائم .هدفت الدراسة إلى مدى اعتماد متخذو القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية على الافصاحات المحاسبية عند اتخاذ تلك القرارات .

استخدمت الدراسة مجتمع من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمال المالي خلال فترة الدراسة الممتدة 2010/2007 أما عينة الدراسة اختاره عينة عشوائية من تلك الشركات المكونة من 45 شركة مساهمة عامة مدرجة خلال فترة الدراسة توصلت هاته الدراسة إلى وجود علاقة تأثيرية للافصاحات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية والمعبر عنها من خلال نسب مالية ومعدل دوران سهم /معدل دوران سعر السهم وكذلك السعر السوقي لسهم لشركات عينة الدراسة ، أسفرت على توصيات على ضرورة إجراء دراسات لتعرف على آراء المستثمرين ومعرفة المعلومة المناسبة لهم والعمل على زيادة مستوى الافصاحات المطلوبة لتواكب حاجة مستخدمين تلك الافصاحات والعمل من خلالها إلى زيادة مستوى الثقة التي يمنحها متخذ القرار في تلك الأفصاحات.

ثانيا : دراسة (د. عبد الرحمن مرعي / 2006):1

بعنوان دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

كان الهدف الرئيسي للبحث هو تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في ذلك. و توصل الباحث إلى النتائج التالية :

¹ مرعي ، عبد الرحمان " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة بحوث جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22، العدد 2 ، 2006 ، سوريا

- 1 - للمعلومات دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري و الاقتصادي ، إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة .
 - 2 - ليست المعلومات التي تحتويها هذه التقارير هي الوحيدة التي تؤثر على اتخاذ القرار ، بل هناك معلومات أخرى مؤثرة كالتى تصدر عن الحكومة والبيئة المحيطة .
 - 3 - تؤدي توقعات المستثمرين دورا هاما في تقييم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية.
 - 4 - توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب فهي إما نصف سنوية أو ربع سنوية ، وهي بالتأكيد أكثر إفادة من السنوية.
- تمكن توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات للإدارة في الوقت المناسب عن أداء المنشأة مما يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء و تحديد الجهة المسؤولة
- تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات مقارنة في تقاريرها تسمح بكشف الشذوذ الفصلية بسهولة وتجعل مقدرة الشركة على التلاعب في النتائج المقررة الضعيفة.
- ونتيجة لما سبق نلاحظ أنه لم تتوفر أي دراسة سابقة تطرقت لنفس الموضوع و إنما تناولت بعض الجوانب دون الأخرى .
- ثالثا : دراسة، ماجدة عبد المجيد، (اثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية)¹
- ظهرت مشكلة الإدارة في التعرف على مستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمستقبلية للشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. تمثلت أهمية الدراسة في التعرف على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمستقبلية لإدارة الوحدة الاقتصادية ودراسته في مجال الاستثمار. هدفت الدراسة إلى التعرف على متغيرات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن التقارير والقوائم المالية التي تحمل المعلومات المحاسبية المستقبلية المفصحة عنها لها دور مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة.

¹ ماجدة عبد المجيد، اثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار بالأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ن رسالة ماجستير غير منشورة، 2009).

أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات المساهمة السودانية بسوق الأوراق المالية بالإفصاح عن كافة معلوماتها المستقبلية.

رابعاً : دراسة، عبد الشكور عبد الرحمن، 2005، (أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية)¹

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتخطيط. ظهرت أهمية الدراسة في أن النظام المحاسبي هو الركيزة الأساسية لنظام المعلومات بالمشروع نظراً لأهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار. هدفت الدراسة إلى توضيح أثر توفر البيانات والمعلومات المحاسبية على عمليات الرقابة واتخاذ القرار والتخطيط. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن كل المشروعات الصناعية الاستثمارية في المملكة العربية السعودية استخدمت البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة في إعداد دراسات الجدوى التسويقية. أوصت الدراسة بضرورة عقد اجتماعات وندوات دورية لرجال الأعمال المستهدفين. يتضح أن هذه الدراسة تناولت أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، بينما يتناول بحثنا دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرارات الاستثمارية.

خامساً: محمد حسن، 2004، (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار)²

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإدارة العليا في مؤسسة الميمنة تتجاهل التقارير المالية عند اتخاذ قرار تمويلي أو استثماري. ظهرت أهمية الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة على التمويل والاستثمار. هدفت الدراسة إلى تقييم المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية عند الحاجة للتمويل والاستثمار. استخدمت الدراسة المنهج

¹ عبد الشكور عبد الرحمن، أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005).

² محمد حسن، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الاستثمار في إخراج التقارير المالية المحاسبية من شأنه ترشيد اتخاذ القرارات لاسيما الخاصة بالتمويل والاستثمار. أوصت الدراسة بإصدار تقارير دورية للتعرف على أوضاع المؤسسة أول بأول.

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى تقييم المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية عند الحاجة للتمويل والاستثمار، بينما يختلف بحثنا في انه يهدف إلى توضيح دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرارات الاستثمارية الكفؤة.

سادسا: دراسة، صلاح علي، 2002، (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال)¹

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأسواق المالية والتي يعاني منها القرار الاستثماري في الأوراق المالية. ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية وتوفرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المعلومات المحاسبية على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية له أهمية بالغة عند اتخاذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية. أوصت الدراسة بتطبيق مفهوم التدفقات النقدية وذلك لأثره في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسواق المالية.

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد أثر المعلومات المحاسبية على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية، بينما يختلف هدف بحثنا بأنه تطرق إلى المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الكفؤة.

¹ صلاح علي، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، (الخرطوم: جامعة أم درمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002).

المطلب الثاني : الدراسات السابقة التي عاجت احد المتغيرين.

اولا : دراسة، قمر زين العابدين، 2011 ، (تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية)¹

تكمن مشكلة الدراسة في عدم مواكبة أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في السودان مع الأنظمة المستخدمة في الدول الأخرى. ظهرت أهمية الدراسة في أنها بينت أوجه القصور والاختلاف في نظم المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي في السودان ومدى مواكبتها لنظم المعلومات الدولية. هدفت الدراسة إلى توضيح دور استخدام التقنيات الحديثة في جذب الاستثمارات الأجنبية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن نظم المعلومات المحاسبية تساعد على سرعة الأداء ودقة التنفيذ. أوصت الدراسة بتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية للمنشآت. يتضح أن هذه الدراسة اهتمت ببيان أوجه القصور والاختلاف في المعلومات المحاسبية المستخدمة في السودان مع الأنظمة المستخدمة في الدول الأخرى، بينما تناول بحثنا أهمية معرفة اثر تطبيق المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار.

تانيا : دراسة، نازك محمد، 2008 ، (اثر خصائص المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية)²

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات منها هل تطبيق معيار الإفصاح يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة. تمثلت أهمية الدراسة في الاستخدام الأمثل للمعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة إلى تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية تنتج عنه قوائم مالية مضللة. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم

¹قمر زين العابدين، تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011).

²نازك محمد، اثر خصائص المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008).

المالية لكي تنتج عنها قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والإفصاح السليم.

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير، بينما يهدف بحثنا إلى التعرف على مدى اهتمام الإدارة في الشركات الاقتصادية بالمعلومة المحاسبية ومدى إدراك الإدارة لأهميتها في اتخاذ القرارات.

ثالثا : دراسة، زكريا ربيع، 2007، (دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات)¹

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات منها: هل تفي مخرجات نظم المعلومات المحاسبية باحتياجات مراكز اتخاذ القرار؟ تكمن أهمية الدراسة في تزويد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات.

هدفت الدراسة لبيان دور المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرار. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مقدرة المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار. أوصت الدراسة بان تسعى الإدارة لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات محاسبية.

يتضح أن هذه الدراسة تناولت أهمية تزويد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات، بينما تختلف أهمية بحثنا في الكشف عن دور المعلومات المحاسبية الملائمة في رفع كفاءة القرارات الاستثمارية.

رابعا : دراسة (نبيل الحلبي /2006):²

بعنوان دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية. وقد توصل الباحث للنتائج التالية:

1 - هناك اختلافات جوهرية في الملاحظات الإدارية عن الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية في سوريا

مقارنة مع ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية ، كما أن هناك اعتمادا "كليا" على

محاسبة الاستحقاق استنادا" إلى النظام المحاسبي المتبع في شركات القطاع الخاص في سوريا .

¹ ربيع زكريا، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007).

² الحلبي ، نبيل " دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22، العدد 1 ، 2006 سوريا.

2 هناك عدم ثقة من قبل متخذ القرارات في شركات القطاع الخاص في سوريا بالمحاسبين غير المهنيين عند تقديم معلومات عن التدفقات النقدية.

3 يوجد عدد من العوامل الظرفية السائدة في الشركات الخاصة السورية تجعل من الضروري إلزام الشركات الخاصة بتقديم معلومات عن التدفقات النقدية أهمها:

- تزايد دور المحاسبين في تلبية متطلبات وتعليمات الدوائر المالية ، مع تزايد استخدام حسابات التدفق النقدي من قبل المحللين الماليين.
- تعدد حالات التعثر المالي و الإفلاس الضمني للشركات الخاصة.
- التغيرات في البيئة الاقتصادية المحيطة والقوانين الضريبية.
- التغيرات في طبيعة الأنشطة التشغيلية والإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية .
- التغيرات في الهيكل التنظيمي و الرقابي للشركات الخاصة.

خامسا : دراسة، المقام محمد، 2004، (دور البيانات والمعلومات المحاسبية في قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية)¹

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في عملية اتخاذ قرار منح التمويل وذلك بسبب اعتمادها على بيانات ومعلومات محاسبية قد لا تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات. ظهرت أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي. هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الإدارة عند اتخاذ قرار منح التمويل. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك شروط يجب توفرها في المعلومات المالية لتكون فاعلة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التمويلية. أوصت الدراسة بضرورة ترقية العمل المصرفي بالبنك عن طريق التوسع في استخدام الحاسوب والوسائل الحديثة. يتضح أن هذه الدراسة تناولت دور البيانات والمعلومات المحاسبية في قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية، بينما يتناول بحثنا دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرارات الاستثمارية

¹ المقام محمد، دور البيانات والمعلومات المحاسبية في قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة،

سادسا : دراسة، الصادق محمد، 2004، (أثر التقنية على نظم المعلومات المحاسبية)¹

4 تمثلت مشكلة الدراسة في مخاطر اعتماد نظم المعلومات على الحاسوب. ظهرت أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي يقوم به الحاسوب في عمليات تشغيل البيانات بدقة عالية وحفظ المعلومات بصورة هائلة. هدفت الدراسة إلى بيان السبل الموصلة إلى الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية المرتبطة بالحاسوب وتطويرها بأقل جهد وتكلفة. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن استخدام النظم الحديثة يمتاز بدرجة عالية من الدقة ويمكن من المراجعة الالكترونية. أوصت الدراسة أن يتم تطوير نظم المعلومات المحاسبية التقليدية والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة.

يتضح أن أهمية هذه الدراسة تمثلت في الدور الكبير الذي يقوم به الحاسوب في عمليات تشغيل وحفظ البيانات والمعلومات المحاسبية، بينما تمثلت أهمية بحثنا في الكشف عن أثر المعلومة المحاسبية الملائمة في رفع كفاءة القرارات الاستثمارية.

سابعا: دراسة، سليمان خالد ، 2002، (دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة إدارة الجامعات الحكومية في تحسين استخدام الموارد المالية لديها)²

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل توجد علاقة بين كفاءة وفعالية الإدارة في الجامعات الحكومية في استخدام الموارد المالية المحدودة ودور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية؟ ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تقوم به البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المحدودة. هدفت الدراسة إلى معرفة وتقييم الطرق والوسائل التي تستخدم من قبل أدارت الجامعات الحكومية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج

¹ الصادق محمد، أثر التقنية على نظم المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

² سليمان خالد، دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة إدارة الجامعات الحكومية في تحسين استخدام الموارد المالية لديها ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002).

منها، أن الجامعات الأردنية تستخدم البيانات المالية والمعلومات المحاسبية بدرجة عالية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات. أوصت الدراسة باستخدام الحاسوب بشكل واسع واشمل في العمليات المالية.

يتضح أن هذه الدراسة تناولت مشكلة وجود علاقة بين كفاءة وفعالية الإدارة في الجامعات الحكومية في استخدام الموارد المالية المحدودة لديها، بينما تتمثل مشكلة بحثنا في مدى قدرة المعلومة المحاسبية على تفعيل قرار الاستثمار .

ثامنا: دراسة، فياض حمزة، (مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في ترشيد قرارات الإدارة)¹

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية لإغراض اتخاذ القرارات الإدارية. ظهرت الدراسة في الدور الفعال لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في ترشيد القرارات الإدارية. هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم أسلوب علمي لتطبيق استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في ترشيد قرارات الإدارة. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في الشركة أدى إلى تحسين وتطوير كفاءة الأداء الإداري. أوصت الدراسة بإنشاء نظام محاسبي في الشركة.

يتضح أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في عدم كفاية المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات الإدارية، بينما تتمثل مشكلة بحثنا في أثر استخدام المعلومة المحاسبية في تفعيل القرارات الاستثمارية.

التعليق:

مما سبق وبعد تبلور الفكرة حول موضوعنا والذي سنحاول فيه اختبار دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرار الاستثماري والهدف الذي حاولت معظم الدراسات السابقة تحقيقه، حيث وجدنا أن غالبية الدراسات أجريت على الأسواق المالية وهنا يكمن اختلاف طبيعة فقد استهدفنا المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير المدرجة بعينة مكونة من 10 مؤسسات وفترة 50 مشاهدة للفترة 2013-2017، أما فيما يتعلق بالمتغيرات المفسرة للقرار الاستثماري واستنادا لنتائج بعض الدراسات فقد استخدمنا النسب المالية ومن خلال نماذج بانل سنحاول اختبار مدى قدرتها على تفعيل القرار الاستثماري والذي عبرنا عنه بالأصول الثابتة .

¹ فياض حمزة، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في ترشيد قرارات الإدارة، (الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

خلاصة الفصل

من خلال الوقوف على المفاهيم الأساسية النظرية المتعلقة بكل من المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري والعلاقة التي تربط بينهما والاطلاع على أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، تم الاستنتاج ان التطبيق الجيد للمعلومة المحاسبية من طرف المؤسسات من خلال توفير البيانات والمعلومات بدقة والسرعة المطلوبة وهذا ما يبرز الحاجة إليها في تفعيل قرار الاستثمار .

ولربط الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع سنقوم في الفصل الموالي المخصص لدراسة التطبيقية والاعتماد على مقومات المعلومة المحاسبية بالبحث عن دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرارات الاستثمارية ، باستخدام نموذج بانل على عينة مكونة من 10 مؤسسات للفترة 2013/2017 .

الفصل الثاني

دراسة قدرة المعلومة المحاسبية على

تفعيل القرار الاستثماري

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم النظرية للاستثمار وأنواعه و أهدافه و قراراته وكذا مفهوم المعلومة المحاسبية {تعريف، الخصائص، الأهمية، المستخدمين، العلاقة... الخ} إضافة إلى عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة المهمة بالموضوع، وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرار الاستثماري لدى مجموعة من المؤسسات الجزائرية بالاعتماد على نموذج banl لتعرف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعّة كما سيتم تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: طريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتمثل الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أساسا في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة المعتمد عليها في الدراسة وكذا مصادر البيانات والأدوات الإحصائية المعتمدة، حيث سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى الطريقة المعتمدة لدراسة هذا الموضوع من خلال المطلب الأول، وكذا تحديد الأدوات المستعملة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول : عينة الدراسة و المتغيرات المستخدمة

أولا : عينة الدراسة

تشكل عينة الدراسة أساسا من مجموعة المؤسسات الاقتصادية ، حيث اختيرت عشوائيا وغطت مناطق مختلفة من الوطن ، وتنتمي هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص وشملت العينة 10 مؤسسات ، ووفرت العينة 50 مشاهدة متمثلة في القوائم المالية* لهذه المؤسسات للفترة 2013 – 2017.

جدول رقم (2-1) : يلخص بيانات الدراسة

المؤسسة	عدد القوائم المالية	السنوات
1	5	2017-2013
2	5	2017-2013
3	5	2017-2013
4	5	2017-2013
5	5	2017-2013
6	5	2017-2013
7	5	2017-2013
8	5	2017-2013
9	5	2017-2013
10	5	2017-2013

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسات

* القوائم المالية تشمل كل من الميزانية (قائمة المركز المالي) ، جدول حساب النتيجة(قائمة الدخل).

ثانيا : متغيرات الدراسة

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في القرار الاستثماري حيث تم التعبير عنه بالأصول الثابتة وذلك استنادا لبعض الدراسات السابقة التي عاجلت هذا الموضوع

المتغير المستقل: والمتمثل في المعلومة المحاسبية وقد تم التعبير عنها في دراستنا بمتغيرات مالية (كمية) تمثلت في 08 نسب مالية، حيث تم حساب النسب لكل مؤسسة وعلى مدى سنوات الدراسة انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسات وذلك بالاعتماد على برنامج Excel 2010، والجدول التالي يلخص النسب المالية المقترحة لدراستنا:

جدول رقم (2-2) النسب المالية المستخدمة

الرمز	النسبة
X1	الأصول الجارية / إجمالي الأصول
X2	الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول
X3	إجمالي الديون/الأموال الخاصة
X4	النتيجة قبل الضريبة / الأموال الخاصة
X5	الديون قصيرة الأجل/ التدفق النقي التشغيلي(CFE)
X6	التدفق النقد التشغيلي / فائض الاجمالي للاستغلال
X7	التدفق النقد التشغيلي / المصاريف المالية
X8	الأصول غير الجارية / إجمالي الديون

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

• شرح النسب المالية

1 الأصول الجارية / إجمالي الأصول:

تعبر هذه النسبة عن حجم أصول المؤسسة الجارية أو سهولة التسييل من إجمالي أصولها، والتي تغطي بها التزاماتها قصيرة الأجل.

2 النتيجة قبل الضريبة / الأموال الخاصة:

أو ما يطلق عليها المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)، وتحدد هذه النسبة مدى مساهمة الأموال الخاصة للمؤسسة في نتيجتها الصافية.

3 الأصول غير الجارية / إجمالي الديون:

تعبر هذه النسبة عن حجم الأصول الأقل سيولة مقارنة بإجمالي ديون المؤسسة، أي معرفة مقدار الديون التي يمكن تغطيتها عن طريق الأصول غير الجارية.

4 -التدفق النقدي التشغيلي (CFE)/ الديون قصيرة الأجل:

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة .

5 المديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول:

تعبر عن حجم الديون قصيرة الأجل مقارنة بأصول المؤسسة- المقدار الذي تساهم فيه الأصول في تغطية الديون قصيرة الأجل- وتتأثر النسبة في حال إعادة تمويل الدين (إعادة جدولة الدين) أو في حالة تغيير في سياسة الدفع للموردين.

6 الأموال الخاصة / إجمالي الديون:

تمثل هذه النسبة حجم الأموال الخاصة من إجمالي الديون وحسب لجنة بازل يستحسن أن لا تقل عن 8%

7 - التدفق النقدي التشغيلي / المصاريف المالية:

تعرف هذه النسبة نسبة كفاية التدفق النقدي وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة إلى توليد التدفق النقدي من الأنشطة المستقبلية لنقطة الالتزامات المالية (مصاريف مالية)

مصادر بيانات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات الصلة بموضوع الدراسة متمثلة في ما يلي:

أولاً: البيانات الثانوية:

وهي بيانات الجانب النظري من الدراسة، حيث قمنا بجمع الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول المعلومة المحاسبية وقرارات الاستثمار باستخدام الكتب، المجلات، الملتقيات، المقالات، المذكرات الجامعية.

ثانياً: البيانات الأولية:

حيث تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات بعينة الدراسة من المصادر الآتية:

- القوائم المالية الخاصة بعينة الدراسة والمتمثلة في 10 مؤسسات للفترة (2013-2017) تحصلنا عليها من المركز الوطني للسجل التجاري CNRC.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

يشمل إطار الدراسة على التعريف بأهم الأدوات المستخدمة في الدراسة أدوات الإحصاء الوصفي، ارتباط بيرسون وبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي نختصرها بكلمة " بانل"، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار بينها، ومنها صياغة نموذج الدراسة وهذا من خلال برنامج Eviews9. كما استخدمنا برنامج Excel 2010 كأساس لتبويب البيانات وتلخيصها وحساب المؤشرات المتعلقة بالدراسة.

أولاً : أدوات الإحصاء الوصفي

وهي تسمى بمقاييس الموضع أو المتوسطات Averages وهي تلخص البيانات عن طريق إيجاد قيمة متوسطة لها ومن أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداماً ما يلي:

*الانحراف المعياري؛ *أكبر قيمة؛ *المتوسط الحسابي؛ *أقل قيمة

ثانيا: مصفوفة الارتباط (بيرسون)

الهدف من بناء مصفوفة الارتباط لبيرسون هو دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بحيث يستخدم إذا كانت المتغيرات مقاسة بمقياس كمي، وذلك من خلال دراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تم تنظيم وتلخيص المعلومات لتسهيل فهمها ودراستها.

ثالثا: نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

● تعريف بيانات بانل

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. ومعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا¹.

بانل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

- ✓ الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع- متغير الاستجابة) ومحدداته (المتغيرات المستقلة)؛
- ✓ الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة؛
- ✓ الحد المقطعي: والذي قد يكون مجموعة دول، محافظات، مؤسسات، أسر أشخاص، سلع... الخ، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة.

● النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green (1993)، من هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فان نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_j(it) + \epsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots (1)$$

¹ شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2000، ص 20.

1- النموذج التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_0(i)$ و β_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (بمهل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j}(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(2)$$

حيث إن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$ تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة (2) (Greene, 2012) بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبمجم مشاهدات مقداره $(N \cdot T)$.

2- نموذج التأثيرات الثابتة:

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معاً لنموذج البانل لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية¹:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j}(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$.

3- نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ^2 ، ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في

¹ بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص209.

احد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة (Gujarati, 2003). في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي $i=1,2,\dots,N$:

$$\beta_0(i) = \mu + V_i \quad \dots(4)$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_j(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots(5)$$

• اختبارات التحديد (أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات الطولية)

بعد معرفة مختلف النماذج التي يقدمها بانل لبد من اختيار أحد هذه النماذج والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات والقيمة السوقية تمثيلاً جيداً، ولأجل إيجاد النموذج الملائم يتم استخدام ما تسمى باختبارات التحديد كما ذكرنا سابقاً بوجود نموذجين رئيسيين من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة؟

لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل سوف نقوم بعرض أسلوبين،

✓ لأول: مضاعف الانحدار LM لغرض الاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي و(نموذج التأثيرات الثابتة أو

نموذج التأثيرات العشوائية)؛

ويكون ذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0: P > 0.05$ (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار المجمع)

$H_1: < P 0.05$ (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية)

✓ الثاني: Hausman هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

ويكون ذلك من خلال اختبار مقدرات النموذجين في ظل فرضيتين هما فرضية العدم مقابل الفرضية

البديلة حيث:

$H_0: P > 0.05$ (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية)

$H_1: < P 0.05$ (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة)

زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، 2012، ص 272. ¹

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج المتوصل إليها

بعد تحديد طريقة وأدوات الدراسة، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة التطبيقية وتحليلها إحصائياً في المطلب الأول، ومناقشة وتفسير النتائج اقتصادياً في المطلب الثاني.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض أهم نتائج الدراسة ومن ثم مناقشتها من خلال المطلب الثاني.

أولاً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنتناول من خلال هذا الفرع عرض المقاييس الإحصائية الوصفية على متغيرات الدراسة لتحديد مدى

تباعد

البيانات عن بعضه البعض، وذلك بحساب كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أصغر وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة .

والجدول التالي يلخص أهم النتائج الخاصة بدراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك كمايلي:

جدول رقم (2-3): الإحصاءات الوصفية لنسب المالية

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
FA	50	10,26	19,75	15,0035	2,38821
X1	50	,09	8,80	,8313	1,17968
X2	50	,00	8,46	,8062	1,13173
X3	50	,79	99,81	8,0886	14,37016
X4	50	-,30	,67	,0859	,11601
X5	50	-21,16	1,39	-,6157	3,70887
X6	50	-117,92	14,88	-5,1552	22,70436
X7	50	-,37	,10	-,0022	,07020
X8 N valide (liste)	50	-,92	2,01	,4367	,46533

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم 1 والبرنامج الإحصائي SPSS20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الأصول الثابتة (القرار الاستثماري) قد بلغ 15,0035 بإنحراف معياري قدر بـ 2,388 ولقد بلغت أدنى قيمة له 10,26 وأعلى قيمة هي 19,75، أما بالنسبة لمؤشر الأصول الغير جارية /أجمالي الديون فقد بلغ المتوسط -0,4367 بإنحراف معياري قدر بـ 46,04653 حيث بلغت أدنى قيمة 0.92 وأعلى قيمة 2.01، أما مؤشر التدفق النقدي التشغيلي /فائض إجمالي الاستغلال فكان المتوسط 0.1552 بإنحراف معياري 22.70 وأدنى قيمة 117.92 - بقيمة سالبة وأعلى قيمة 14.88، أما الأصول الجارية/إجمالي الأصول بلغ المتوسط 0.8313 وإنحراف معياري قدر بـ 1.179 حيث بلغت أدنى قيمة 0.9 وأعلى قيمة 8.80، أما بالنسبة لمؤشر ديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول فقد بلغ المتوسط 0.8062 بإنحراف معياري قدر بـ 1.131 حيث بلغت أدنى قيمة 00 وأعلى قيمة 8.46، أما إجمالي الديون /الأموال الخاصة فكان المتوسط 8.088 بإنحراف معياري 14.370 وأدنى قيمة 0.79 وأعلى قيمة 99.81، أما النتيجة قبل الضريبة /الأموال الخاصة بلغ المتوسط 0.0859 وإنحراف معياري قدر بـ 0.1160 حيث بلغت أدنى قيمة -0.3 وأعلى قيمة 0.67، أما بالنسبة لمؤشر التدفق النقدي التشغيلي /الديون قصيرة الاجل فقد بلغ المتوسط -0.6157 بإنحراف معياري قدر بـ 3.70 حيث بلغت أدنى قيمة -21.16 وأعلى قيمة 1.39، أما مؤشر التدفق النقدي التشغيلي /المصاريف المالية فكان المتوسط -0.022 بإنحراف معياري 0.70 وأدنى قيمة -0.37 بقيمة سالبة وأعلى قيمة 0.10

من خلال الدراسة الوصفية لمتغيرات نلاحظ ان هناك انحراف كبير في قيم كل من التدفق النقدي التشغيلي /فائض إجمالي الاستغلال وإجمالي الديون /الاموال الخاصة.

ثانيا: تحليل نتائج الارتباط والانحدار بين مؤشرات المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري

سيتم من خلال هذا الفرع عرض النتائج الخاصة بمصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، كما سيتم عرض نماذج الانحدار بين المعلومة المحاسبية وقرار الاستثمار.

• : تحليل نتائج الارتباط بين المؤشرات المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري

يمكن توضيح نتائج الارتباط بين مؤشرات المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري في الجدول التالي:

الجدول 2-4: مصفوفة الارتباط بين المؤشرات

Corrélations		F-A	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
F-A	Corrélation de Pearson	1	-0,189	-0,044	-0,024	-0,124	0,153	0,038	-0,028	,325*
	Sig. (bilatérale)		0,189	0,761	0,869	0,392	0,288	0,791	0,846	0,021
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X1	Corrélation de Pearson	-0,189	1	,965**	0,12	,670**	-0,03	-0,024	-0,028	-,596**
	Sig. (bilatérale)	0,189		0	0,406	0	0,834	0,869	0,846	0
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X2	Corrélation de Pearson	-0,044	,965**	1	0,143	,684**	0,004	-0,022	0,024	-,479**
	Sig. (bilatérale)	0,761	0		0,321	0	0,976	0,879	0,869	0
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X3	Corrélation de Pearson	-0,024	0,12	0,143	1	-0,121	-0,125	-0,096	-0,08	-0,272
	Sig. (bilatérale)	0,869	0,406	0,321		0,404	0,389	0,508	0,582	0,056
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X4	Corrélation de Pearson	-0,124	,670**	,684**	-0,121	1	0,028	0,049	0,158	-0,051
	Sig. (bilatérale)	0,392	0	0	0,404		0,845	0,737	0,274	0,727
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X5	Corrélation de Pearson	0,153	-0,03	0,004	-0,125	0,028	1	,776**	0,109	0,143
	Sig. (bilatérale)	0,288	0,834	0,976	0,389	0,845		0	0,451	0,321
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X6	Corrélation de Pearson	0,038	-0,024	-0,022	-0,096	0,049	,776**	1	0,044	0,076
	Sig. (bilatérale)	0,791	0,869	0,879	0,508	0,737	0		0,762	0,601
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X7	Corrélation de Pearson	-0,028	-0,028	0,024	-0,08	0,158	0,109	0,044	1	0,125
	Sig. (bilatérale)	0,846	0,846	0,869	0,582	0,274	0,451	0,762		0,387
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50
X8	Corrélation de Pearson	,325*	-,596**	-,479**	-0,272	-0,051	0,143	0,076	0,125	1
	Sig. (bilatérale)	0,021	0	0	0,056	0,727	0,321	0,601	0,387	
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50

المصدر: من إعداد الطالب استنادا البرنامج الإحصائي SPSS20

تبين إشارة معامل التحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين عكسية أم طردية، بينما تبين قيمة معامل التحديد قوة العلاقة بين المتغيرين في حين القيمة الاحتمالية Sig تقارن بمستوى معنوية (0.05*) المقبول، حيث إذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05*) فإن قيمة معامل الارتباط تختلف معنويا عن الصفر، أي توجد هناك دلالة إحصائية بين المتغيرات في الواقع.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية (ارتباط موجب) بين المتغير التابع FA والمتغيرات المستقلة (X6.X8.X5) حيث نجد أن X8 ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث قدرت ب 0.021، في حين وجدنا أن المتغيرين X6.X5 لا توجد لهما دلالة إحصائية بسبب حصولهما على درجة معنوية أكبر من 0.05 أي هناك دلالة إحصائية لمعامل الارتباط، حيث بلغت درجة الارتباط بين المتغير التابع و (X6.X8.X5) على التوالي 0.325/0.038/0.153.

ثالثاً: تحليل الانحدار المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الانحدار لاختبار قدرة المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية المحاسبية في تفسير تفعيل قرار الاستثمار.

01 نتائج تقديرات نماذج بانل:

من أجل دراسة دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرار الاستثماري ، سنقوم ببناء نموذجاً لانحدار المتعدد من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل بيانات المقطعية ، الذي يعتمد على تحليل نموذج الانحدار من خلال ثلاثة أساليب للتحديد وهي نموذجاً لانحدار المجمع ، نموذج الآثار الثابتة ونموذجاً لآثار العشوائية ، من خلال تطبيق الطريقة المناسبة لكل نموذج على برنامج Eviews9 ، بعد إدخال البيانات السابقة كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2-5): نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على القرار الاستثماري

نماذج التقدير			المعلّيات	المتغيرات
REM	FEM	PRM		
6.519566	6.560155	6.519566	β_0	C
0.0000	0.0000	0.0000	الاحتمال (prob)	
-1.685720	0.150283	-1.685720	β_1	X1
0.0009	0.8474	0.0065	الاحتمال (prob)	
1.835378	-0.034388	1.835378	β_2	X2
0.0001	0.9614	0.0010	الاحتمال (prob)	
-0.005264	0.003077	-0.005264	β_3	X3
0.5121	0.7398	0.5976	الاحتمال (prob)	
-1.713992	-1.932596	-1.713992	β_4	X4
0.2802	0.3308	0.3838	الاحتمال (prob)	
0.036974	0.076010	0.036974	β_5	X5
0.4300	0.1677	0.5249	الاحتمال (prob)	
-0.003032	-0.013673	-0.003032	β_6	X6
0.6860	0.1002	0.7449	الاحتمال (prob)	
-1.941549	-1.421087	-1.941549	β_7	X7
0.2225	0.4651	0.3248	الاحتمال (prob)	
0.253460	-0.061907	0.253460	β_8	X8
0.5241	0.9088	0.6080	الاحتمال (prob)	
0.232759	0.503453	0.232759	Adjuted R-squared	
2.858152	3.922443	2.858152	f-statistic	
0.012737	0.000425	0.012737	Prob(f-statistic)	
1.847187	2.155082	1.847187	Durbin-watson stat	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال نتائج تقديرات نماذج بانل لمتغيرات الدراسة الميينة في الجدول أعلاه وجدنا أنه من بين 8 نسب مالية نسبتين فقط من جاءت مفسرة وذات دلالة إحصائية في النموذج التجميعي والنموذج العشوائي

وهما $X1$ و $X2$ بمستوى معنوية أقل من 0.05، وعليه ارتأينا القيام بعملية تحسين النموذج وذلك من خلال استبعاد جميع النسب الأخرى مع الإبقاء على النسبتين القادرتين على التفسير

1.4 تحسين النموذج

بعد إعادة ادخال قاعدة بيانات الدراسة ضمن برنامج **Eviews9** باستخدام نموذج بانل، حيث تحصلنا على نماذج الانحدار الثلاثة وهي التجميعي والثابت والعشوائي، وعله يمكن تحليل كل نموذج على حدا وباختصار من خلال تحديد ما يلي: القيم الاحتمالية للمعاملات الجزئية، معامل التحديد والقيم الاحتمالية الكلية للنموذج، وحتى تكون لمعاملات دلالة إحصائية من عدمها فهذا يقوم على فرضيتين هما:

حتى تكون لمعاملات دلالة إحصائية من عدمها فهذا يقوم على فرضيتين هما:

(إذا β_0 ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %) $H_0 : \beta_0 = 0$

(إذا β_0 لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %) $H_1 : \beta_0 \neq 0$

نختار H_0 إذا كانت $prob > 0,05$ والفرضية البديلة في الحالة العكسية.

✓ نموذج الانحدار التجميعي: Pooled Regression Model

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات β و β_0 ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، لا نأخذ في عين الاعتبار اختلاف المؤسسات، بمعنى تجري عملية التقدير كأننا أمام شركة واحدة بمعنى نتجاهل البعدين، السلاسل الزمنية و المقاطع، ويكون نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_j X_{j(it)} + e_{it} \quad i=1,2,\dots, N \quad t=1,2,\dots, T$$

وعليه نتحصل على مخرجات البرنامج والمتعلقة بالنموذج التجميعي من خلال الجدول (2-6) أدناه.

جدول رقم (2-6): يبين نموذج الانحدار التجميعي للقرار الاستثماري

Dependent Variable: F_A

Method: Panel Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 09:49

Sample: 2013 2017

Periods included: 5

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.586646	0.153326	42.95845	0.0000
X1	-1.857295	0.403997	-4.597295	0.0000
X2	1.827248	0.421115	4.339071	0.0001
R-squared	0.311533	Mean dependent var		6.515925
Adjusted R-squared	0.282237	S.D. dependent var		1.037186
S.E. of regression	0.878714	Akaike info criterion		2.637409
Sum squared resid	36.29047	Schwarz criterion		2.752131
Log likelihood	-62.93523	Hannan-Quinn criter.		2.681096
F-statistic	10.63382	Durbin-Watson stat		1.737165
Prob(F-statistic)	0.000155			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية للمعلمات الجزئية مقبولة احصائيا حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية لكل من الاصول الجارية/اجمالي الأصول ، و ديون طويلة الاجل / إجمالي الأصول أقل من 0.05، إضافة إلى قدرتها على تفسير القرار الاستثماري بنسبة 31.15%، أما بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج والتي يفسرها إحصائية فيشر (Prob(F-statistic) والمقدرة ب 0.000155 وهذا يثبت أن النموذج كلية ذو دلالة إحصائية.

✓ نموذج التأثيرات الثابتة FEM

يهدف هذا النموذج لمعرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال معلمة β لتتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، ويمثل الجدول نموذج التأثيرات الثابتة للقرار الاستثماري.

جدول رقم (2-7): يبين نموذج التأثيرات الثابتة للقرار الاستثماري

Dependent Variable: F_A

Method: Panel Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 09:50

Sample: 2013 2017

Periods included: 5

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.505716	0.132102	49.24761	0.0000
X1	-0.174737	0.503909	-0.346763	0.7307
X2	0.192825	0.518941	0.371575	0.7123

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.625227	Mean dependent var	6.515925
Adjusted R-squared	0.516740	S.D. dependent var	1.037186
S.E. of regression	0.721020	Akaike info criterion	2.389263
Sum squared resid	19.75504	Schwarz criterion	2.848148
Log likelihood	-47.73157	Hannan-Quinn criter.	2.564009
F-statistic	5.763154	Durbin-Watson stat	2.251904
Prob(F-statistic)	0.000022		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية للمعاملات الجزئية أمرفوضة كلية لأن مستويات المعنوية لديها تفوق 0.05، في حين نجد أنها مجتمعة تفسر القرار الاستثماري بنسبة 62.52% والتي تعبر مقبولة، إضافة لذلك فتظهر إحصائية فيشر والمقدرة ب 0.000022 أنالنموذجله دلالة إحصائية كلية.

✓ نموذج التأثيرات العشوائية

ترتبط ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية بوجود خلل في أحد الفروض التي يقوم عليها نموذج التأثيرات الثابتة من حيث فرض تجانس تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات وعدم وجود أي ارتباط بين كل مجموعة من المشاهدات في فترة زمنية محددة.

الجدول الموالي يبين مخرجات برنامج Eviews9 المتعلقة بنموذج التأثيرات العشوائية.

جدول رقم (2-8): يبين نموذج التأثيرات العشوائية للقرار الاستثماري

Dependent Variable: F_A
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/11/19 Time: 09:50
Sample: 2013 2017
Periods included: 5
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 50
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.567522	0.145240	45.21846	0.0000
X1	-1.574525	0.366109	-4.300701	0.0001
X2	1.559417	0.380413	4.099276	0.0002

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.220001	0.0852
Idiosyncratic random		0.721020	0.9148

Weighted Statistics			
R-squared	0.228376	Mean dependent var	5.382482
Adjusted R-squared	0.195541	S.D. dependent var	0.928765
S.E. of regression	0.833024	Sum squared resid	32.61467
F-statistic	6.955256	Durbin-Watson stat	1.779623
Prob(F-statistic)	0.002260		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.304032	Mean dependent var	6.515925
Sum squared resid	36.68585	Durbin-Watson stat	1.582130

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

وعليه ومن خلال الجدول السابق نستنتج أن المعلمات الجزئية مقبولة احصائيا (القيم الاحتمالية أقل من 0.05)، كما نلاحظ أن لها قدرة على تفسير القرار الاستثماري بنسبة 22.83% وهي نسبة منخفضة نسبيا، في حين بلغت إحصائية فيشر Prob(F-statistic) والتي تبين إذا ما كان النموذج ذو دلالة كلية من عدمه وبما أنها أقل من 0.05 فيمكننا القول بوجود دلالة كلية للنموذج.

1 اختبارات المفاضلة بين نماذج الدراسة

بعد النتائج المتوصل إليها والتي أظهرت بأن معلمات كل من النموذج التجميعي والنموذج العشوائي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وللتحقق من خاصية تجانس النموذج المستخدم سنقوم بإجراء اختبار مضاعف لاغرونج LM للمفاضلة بين النموذجين، ويلخص الجدول (2-9) نتائج الاختبار. حيث تتحدد فرضيات الاختبار وفق ما يلي:

$H_0 : 0.05 < P$ (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي)

$H_1 : P < 0.05$ (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية أو التأثيرات الثابتة)

الجدول رقم (2-9): يبين نتائج اختبار مضاعف لاغرونج LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided

(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.281180 (0.2577)	1.375325 (0.2409)	2.656505 (0.1031)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتيجة الاختبار للمقطع بلغت 1.28 أما للفترة فقد بلغت 1.37، في حين 2.65 لهما معا باحتمالية تفوق 0.05، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية بمعنى أن نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب لدراسة دور المعلومة المحاسبية في تفعيل القرار الاستثماري في المؤسسات الجزائرية عينة الدراسة.

وعليه يكون النموذج الأنسب هو النموذج الموضح في الجدول رقم (2-6).

Dependent Variable: F_A

Method: Panel Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 09:49

Sample: 2013 2017

Periods included: 5

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.586646	0.153326	42.95845	0.0000
X1	-1.857295	0.403997	-4.597295	0.0000
X2	1.827248	0.421115	4.339071	0.0001
R-squared	0.311533	Mean dependent var	6.515925	
Adjusted R-squared	0.282237	S.D. dependent var	1.037186	
S.E. of regression	0.878714	Akaike info criterion	2.637409	
Sum squared resid	36.29047	Schwarz criterion	2.752131	
Log likelihood	-62.93523	Hannan-Quinn criter.	2.681096	
F-statistic	10.63382	Durbin-Watson stat	1.737165	
Prob(F-statistic)	0.000155			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر:

في الدراسة الإحصائية لا يكفي تقدير النموذج الإحصائي و التحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال

مجموعة من الاختبارات و التي تساعدنا في هذه الدراسة و هي كالآتي:

- اختبار جودة توفيق النموذج.
- اختبار المعنوية الكلية للنموذج.
- اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات المقدرة للنموذج.
- مدى الارتباط الذاتي للبواقي (الاستقلال الذاتي للبواقي).

أ- اختبار جودة توفيق النموذج:

تعتبر اختبار جودة التوفيق على معامل التحديد و الذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة مرة

واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared و الذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي.

و من خلال نتائج النموذج أعلاه، يمكن ملاحظة ان معامل $R\text{-squared} = 31.15\%$ و معامل التحديد المصحح

$\text{Adjusted R-squared} = 28.22\%$ أي ان المتغيرات المستقلة تستطيع ان تفسر ما يقارب 31.15% فقط من تغيرات المتغير التابع.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

و لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقوم بوضع فرضيتين:

$$H_0 : \beta_j = 0 / j = 1, 2, 3$$

$$H_1 : \beta_j \neq 0 / j = 1, 2, 3$$

يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر F-stat و يتم مقارنتها بقيمة فيشر الجدولة $(a, k, n-k-1)$ أو F-tab من خلال الاعتماد على الاحتمال المرفق للإحصائية لفيلشر المحسوبة و مقارنتها بمستوى المعنوية.

إذا كان:

$$\left\langle \begin{array}{l} F_{\text{tab}} > F_{\text{stat}} \\ \Leftrightarrow \end{array} \right. \text{نقبل الفرضية الصفرية } H_0 \text{ التي تنص على عدم وجود معنوية للنموذج.}$$

$$\left\langle \begin{array}{l} F_{\text{tab}} < F_{\text{stat}} \\ \Leftrightarrow \end{array} \right. \text{نرفض الفرضية الصفرية } H_0 \text{ و نقبل الفرضية البديلة } H_1 \text{ التي تنص على وجود معنوية للنموذج.}$$

أو:

$$\left\langle \begin{array}{l} \text{prob}(F\text{-statistic}) > a \\ \Leftrightarrow \end{array} \right. \text{نقبل الفرضية الصفرية } H_0 \text{ التي تنص على عدم وجود معنوية للنموذج.}$$

$$\left\langle \begin{array}{l} \text{prob}(F\text{-statistic}) < a \\ \Leftrightarrow \end{array} \right. \text{نرفض الفرضية الصفرية } H_0 \text{ و نقبل الفرضية البديلة } H_1 \text{ التي تنص}$$

على وجود معنوية

لنموذج.

من خلال قيمة المعنوية $a = 0.05$ أكبر تماما من قيمة الاحتمالية لفيلشر $\text{prob}(F\text{-statistic}) = 0.000155$ منه

نقبل الفرضية الصفرية H1 التي تنص على وجود معنوية للنموذج.

ج- اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

في اختبار المعنوية الاحصائية للمعاملات المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع t ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات

المستقلة لسلوك المتغير التابع و هذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة و مقارنتها بالقيمة المحدولة (t) (tabl) المستخرجة من جدول توزيع ستودنت بمستوى معنوية a و درجة الحرية (n-k-1) كذلك يمكن الاعتماد على الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و مقارنتها بمستوى المعنوية.

$\leftarrow \text{tab} > t_{\text{stat}}$ نقبل الفرضية الصفرية H0 التي تنص على عدم وجود معنوية للنموذج.

$\leftarrow \text{tab} < t_{\text{stat}}$ نرفض الفرضية الصفرية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على وجود معنوية للنموذج.

$\leftarrow \text{Prob} > a$ نقبل الفرضية الصفرية H0 التي تنص على عدم وجود معنوية للنموذج.

$\leftarrow \text{Prob} < a$ نرفض الفرضية الصفرية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على وجود معنوية للنموذج.

و لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين بحيث يمكننا قبول إحدى الفرضيتين و رفض الأخرى اعتمادا

على الاختبارات:

$$H_0 : \beta_j = 0 / j = 1, 2, 3$$

$$H_1 : \beta_j \neq 0 / j = 1, 2, 3$$

انطلاقا من الجدول أعلاه: (2-4)

- بالنسبة للمتغير المستقل X1 الذي يقدر بـ 1.857295- عند مستوى احتمال $\text{prob} = 0.0000$ وهي اقل من مستوى المعنوية $a = 0.05$ و منه نقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على ان القيمة المقدرة من المتغير هي قيمة غير عشوائية ، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع أي انه توجد علاقة بين الأصول الجارية على إجمالي الأصول والقرار الاستثماري .

بالنسبة للمتغير المستقل X2 الذي يقدر بـ 1.827248 عند مستوى احتمال $\text{prob} = 0.0001$ وهي اقل من مستوى المعنوية $a = 0.05$ و منه تقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على ان القيمة المقدرة من المتغير هي قيمة غير عشوائية ، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع أي انه توجد علاقة بين ديون طويلة الأجل على إجمالي الأصول والقرار الاستثماري .

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتحصل عليها

سنحاول في هذا تقديم تفسيرات لأهم نتائج الدراسة ومن ثم استخلاص بعض الاستنتاجات ، حيث عاجلنا من خلالها إشكالية البحث وحاولنا اختبار مدى صحة الفرضيات التالية :

- نعم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسب المستخدمة والقرار الاستثماري

- نعم المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية كافية لاتخاذ القرار الاستثماري

بعد تطبيق نموذج PANAL على عينة الدراسة تحصلنا على النتائج التالية:

- من بين 8 نسب مقترحة وجدنا من خلال النتائج الأولية نسبتين فقط وهما الأصول الجارية /

إجمالي الأصول، وديون طويلة الأجل/إجمالي الأصول لها دلالة إحصائية وبتالي لها قدرة على

تفسير القرارات الاستثماري

- - بعد استبعاد باقي النسب والاكتفاء بالنسبتين $X1.X2$ لتحسين النموذج تحصلنا على ما

يلي:

• أولاً : النموذج التجميعي

من خلال هذا النموذج وجدنا أن كلا النسبتين لهما القدرة التفسيرية سواء مجتمعين أو كل على حدا عند درجة معنوية 5%

• ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة

اظهر هذا النموذج عدم قدرة النسبتين على تفسير الظاهرة لعدم دلالتهم إحصائيا في حين كان النموذج ذو دلالة إحصائية كلية.

• ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية

أظهرت نتائج هذا النموذج قدرة كل من $X1.X2$ على تفسير القرار الاستثماري وكانت لهما دلالة إحصائية بقدرة تفسيرية قدرت ب 22.83% وكان النموذج ذو دلالة إحصائية كلية.

بعد إجراء اختبار مضاعف لاغرون ج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج

التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى أظهرت النتائج ما يلي:

- درجة الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية والتي تقضي بملائمة نموذج

الانحدار التجميعي على النموذجين الآخرين وعليه تصبح صيغة النموذج المفسر للقرار الاستثماري عل

النحو التالي:

$$F-A = -1.857X1 + 1.827X2 + 6.586$$

حيث كانت القدرة التفسيرية للنموذج 31.15% وهي نسبة منخفضة نوعا ما.

1 X1: الأصول الجارية /إجمالي الأصول

جاءت هذه النسبة في النموذج المقترح بتأثير عكسي حيث إن كل زيادة في هذه النسبة قد يؤدي إلى تراجع في القرارات الاستثماري إي إن هذه النسبة تلعب دورا مهما في عملية تفعيل القرار الاستثماري وارتفاع حجم الأصول الجارية مقارنة بإجمالي الأصول يؤدي إلى زيادة تمثيلها مقارنة بالأصول الثابتة وبتالي التأثير على القرار الاستثماري بطريقة أو بأخرى.

2 X2: نسبة الديون طويلة الأجل /إجمالي الأصول

حيث تعبر على الأهمية النسبية للديون طويلة الأجل في الهيكل المالي من جهة ومن جهة أخرى فأن زيادة هذه النسبة والتي نجدها في النموذج تؤثر إيجابا وذات علاقة طردية مع القرار الاستثماري ، فحصول المؤسسة على موارد طويلة الأجل يتيح للمؤسسة فرصا أكثر في توسيع استثماراتها وبتالي يسهل لها عملية توسيع النشاط لتحقيق ثروة أكبر وحصص سوقية تمكنها من المنافسة.

خاتمة ومقترحات

تناولت هاده المذكرة إشكالية مدى قدرة المعلومة المحاسبية في تفعيل قرار الاستثمار في عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في فترة 2017/2013 .

ولقد اقتضى بنا الأمر لمعالجة هاده الإشكالية عبر فصلين حيث تضمن الفصل الأول: المعلومة المحاسبية والقرار الاستثماري الإطار النظري والدراسات السابقة للاستفادة من نتائجها وتوجيه منحى بحثنا على ضوءها إما الفصل الثاني: دراسة قدرة المعلومة المحاسبية على تفعيل قرار الاستثماري بالاعتماد من خلال نموذج بانل الذي يلائم هادا النوع من الدراسات وهادا استنادا إلى الفرضيات المقترحة في المقدمة.

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى قدرة المعلومة المحاسبية في تفعيل قرار الاستثمار، مركزين فيها على قدرة النسب المالية في تمييز الظاهرة حيث قمنا بالاعتماد على نسب مالية، من خلالها حاولنا بناء نموذج قادر على الكشف قدرة المعلومة المحاسبية في تفعيل قرار الاستثمار، باستخدام نموذج بانل، وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين رئيسين، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث كما يلي:

1 نتائج البحث واختبار فرضياته:

توصلت الدراسة إلى انه من بين 8 نسب جاءت نسبتين لهما علاقة ذات دلالة إحصائية بالقرار الاستثماري القدرة على تفعيل القرار الاستثماري وهما:

X1 : أصول جارية على إجمالي الأصول

X2 : ديون طويلة الأجل على إجمالي الأصول

من خلال الجدول (نموذج الانحدار التجميعي للقرار الاستثماري) والذي يبين نتائج نموذج الانحدار التجميعي اظهر مايلي:

- النموذج ذو دلالة إحصائية كلية عند مستوى معنوية 0.05
- النسبتين x_2 و x_1 لهما دلالة إحصائية ومستوى معنوية 0.05 ولهما القدرة على تفسير القرار الاستثماري بقيمة مقترحة 31.15% ، ومن خلال ماسبق فقد تم اختبار صحة الفرضيتين

من خلال النسبتين X1 الأصول الجارية على إجمالي الأصول و X2 ديون طويلة الأجل على إجمالي الأصول واللتان اثبتتان لهما تأثير على القرار الاستثماري وهذا ما جاءت به النظرية المالية (الاقتصادية) ، لأن مركبات النسبتين تؤثران مباشرة في حجم الأصول الثابتة . ومنه نكون قد تم الاتبات على صحة الفرضيتين .

2 مقترحات:

- التأكيد على الشفافية في المعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية .
- ضرورة الاعتماد على جميع المعلومات المتاحة وعدم الاكتفاء بالمعلومات المحاسبية في ظل التلاعبات الموجودة حاليا .
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث لاختبار إمكانية تطبيق ونجاح المعلومة المحاسبية كعنصر فعال للقرار الاستثماري.
- يجب الاهتمام بسياسة المعلومة المحاسبية وبشكل سلس وكذلك الاهتمام بعناصرها من خلال التركيز على إظهار إستراتيجية المؤسسة وآفاقها المستقبلية مع محاولة تطوير الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات للمستثمرين وعدم الاكتفاء بالإفصاح الإلزامي فقط كأسلوب لرفع الاستثمار .
- حتى تكون المعلومة أكثر ملائمة في تفعيل القرار الاستثماري يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة حيث يعتبر تقرير شهري هو الأكثر أهمية يليه تقرير الربع سنوي ثم نصف ثم سنوي.

آفاق البحث :

عالج هذا البحث إشكالية مدى قدرة المعلومة المحاسبية ودورها في تفعيل القرار الاستثماري للمؤسسات الجزائرية للفترة 2017/2013، وقد حاولنا الإجابة على الأسئلة المطروحة باستعمال نموذج بانل اعتماداً على متغيرات كمية (نسب مالية) ، وتبين من خلال الدراسة والتحليل أن النسب ذات القدرة على التفسير، هما النسبتين الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، وديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول إلى أن قدرتهما التفسيرية كانت منخفضة نوعاً ما حيث قدرت بـ 31.15%، وعليه يمكن تصور كدراسة مستقبلية إضافة متغيرات مالية وأخرى متعلقة بالمؤسسة -العمر ، الحجم ، النشاط ...- وبإضافة التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار إلى الأصول الثابتة.

إضافة لما سبق نقترح بعض آفاق الدراسة والتي من وجهة نظرنا تستحق البحث فيها ومعالجة اشكالياتها

نذكر ما يلي :

- تطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؛
- دراسة الموضوع من وجهة نظر المؤسسة لتقييم خيارات طرح أسهمها للاكتتاب؛

{اللهم اختم بالصالحات أعمالنا}

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

- 1 - محمد نور برهان وغازي إبراهيم رحو، المناهج للنشر والتوزيع، 2015
- 2 - حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبية والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع 2007، مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي-الطبعة الثالثة، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، 2011.
- 3 -كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان -الاردن 2004.
- 4 -حلوة حنان ونزار فليح البداوي، المالية القياس والإفلاح في القوائم المالية، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، 2012.
- 5 -مليكة زغيب وسوسن، زيرق، حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي.
- 6 -رمضان زياد ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل لنشر ، عمان ، الاردن 1998 .
- 7 -محمد مطر، ادارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العلمية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1990.
- 8 - زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل ابو زلطة تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010.

الأطروحات والمذكرات :

- 1 -بن فرج زوبنة، المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس-سطيف 2013/2014
- 2 -حامدي علي ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائر - باتنة، الوحدة الانتاجية التجارية "الرايس" ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
- 3 -عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين- مذكرة ماجستير منشورة - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة 2012.
- 4 -احمد مصيبح ، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2001-2004.
- 5 -صلاح علي، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال ، (الخرطوم: جامعة أم درمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002).

- 6 - محمد حسن، المعلومات الحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
- 7 - سماحة عبد المجيد، اثر الإفصاح عن المعلومات الحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار بالأوراق المالية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ن رسالة ماجستير غير منشورة، 2009).
- 8 - عبد الشكور عبد الرحمن، أهمية البيانات والمعلومات الحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005).
- 9 - سليمان خالد، دور البيانات المالية والمعلومات الحاسبية في رفع كفاءة إدارة الجامعات الحكومية في تحسين استخدام الموارد المالية لديها ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002).
- 10 - المقام محمد، دور البيانات والمعلومات الحاسبية في قارات التمويل في المؤسسات المصرفية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
- 11 - الصادق محمد، أثر التقنية على نظم المعلومات الحاسبية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
- 12 - فياض حمزة، مساهمة نظم المعلومات الحاسبية الحوسبة في ترشيد قارات الإدارة، (الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
- 13 - قمر زين العابدين، تأثيرات العولمة على نظم المعلومات الحاسبية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011).
- 14 - نازك محمد، اثر خصائص المعلومات الحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008).
- 15 - ربيع زكريا، دور نظم المعلومات الحاسبية في اتخاذ القارات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007).

الدوريات والملتقيات :

- 1 - ربحي كريمة، المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية ووظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.
- 2 - حاسم إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبية 2003
- 3 - نور، أحمد ، عبد العال ، أحمد رجب ، المحاسبة الإدارية ، 1993 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، .
- 4 - مرعي ، عبد الرمحمن " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة بحوث جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2006 .
- 5 - الحلبي ، نبيل" دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2006 سوريا.

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية

CONSO , la Gestion financière de l'entreprise , dunod , 7 eme édition 1989

الملاحق

الملحق رقم 01: مصفوفة المشاهدات

N°	Année	Fixed Assets	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
1	2013	45 577 649,00	0,749	0,879	7,288	0,083	0,172	0,988	0,011	0,286
	2014	44 992 501,00	0,834	0,776	3,468	0,093	0,707	3,397	0,004	0,214
	2015	42 027 682,00	0,509	0,818	4,482	0,075	0,508	3,899	0,005	0,601
	2016	43 496 856,00	0,351	0,753	3,042	0,044	-0,329	-4,663	-0,010	0,862
	2017	42 417 171,00	0,329	0,837	4,505	0,030	-3,094	-20,178	0,000	0,802
2	2013	10 796 170,00	0,358	0,851	5,702	0,009	0,051	1,434	0,001	0,755
	2014	18 883 598,00	0,707	0,942	16,333	0,054	-2,580	-44,646	-0,001	0,311
	2015	23 403 303,00	0,743	0,923	12,008	0,088	-0,086	-0,665	-0,008	0,278
	2016	51 559 136,00	0,337	0,754	3,073	0,107	0,794	1,486	0,001	0,878
	2017	97 340 484,00	0,285	0,913	10,465	0,072	0,345	0,843	0,002	0,783
3	2013	84 669 102,00	0,330	0,813	4,355	0,075	1,266	6,476	0,003	0,823
	2014	13 757 279,00	0,651	0,831	4,925	0,057	0,986	6,345	0,002	0,419
	2015	29 256 912,11	0,408	0,831	20,788	0,039	-1,475	-8,516	-0,001	0,621
	2016	27 439 505,89	0,337	0,369	0,947	0,033	-0,146	-0,355	-0,097	1,362
	2017	29 391 699,63	0,922	0,835	5,074	0,063	1,113	12,989	0,015	0,094
4	2013	254201588,38	0,941	0,881	7,395	0,034	0,391	8,875	0,014	0,067
	2014	23829310,00	0,088	0,454	0,832	0,280	0,799	0,820	0,022	2,007
	2015	23804079,00	0,273	0,565	1,297	0,227	0,925	14,882	0,059	1,288
	2016	379131011,00	0,461	0,473	0,896	0,188	0,929	1,291	0,050	1,140
	2017	46500,00	0,554	0,400	0,985	0,158	0,982	1,312	0,056	0,898
5	2013	28 500,00	0,672	0,510	1,692	0,145	1,388	2,838	0,016	0,522
	2014	23 543 319,58	0,902	0,000	1,476	0,000	1,000	1,038	0,000	0,164
	2015	23 162 190,16	0,298	0,546	7,081	-0,006	0,937	-82,747	0,000	0,801
	2016	177 080,19	0,248	0,038	8,596	0,047	-6,565	-2,872	-0,112	0,839
	2017	207 532,84	0,363	0,223	3,535	0,091	0,602	0,969	0,016	0,818
6	2013	639 086,04	0,388	0,251	2,912	0,070	0,509	0,813	0,104	0,822
	2014	435 185,19	0,570	0,284	2,947	0,069	1,243	2,141	0,049	0,575
	2015	234 330,49	0,718	0,258	3,109	0,040	1,239	2,832	0,020	0,373

	2016	33 475,79	0,646	0,400	2,399	0,163	0,610	1,170	0,013	0,502
	2017	2 171 674,00	0,991	0,963	25,965	0,053	0,046	0,753	0,000	0,009
7	2013	447 068,37	8,804	8,461	14,953	0,673	-0,757	-8,997	0,000	-0,922
	2014	447 068,37	0,977	0,882	7,475	0,059	-0,140	-1,919	0,000	0,027
	2015	447 068,37	0,987	0,799	3,972	0,152	0,941	5,658	0,000	0,016
	2016	447 068,37	0,990	0,740	2,852	0,062	0,311	3,517	0,000	0,014
	2017	447 068,37	0,725	0,746	2,934	0,143	0,266	1,029	0,018	0,369
8	2013	1 845 908,83	0,750	0,824	4,696	0,058	0,235	2,033	0,026	0,304
	2014	1 281 933,70	0,738	0,786	4,564	0,034	0,373	2,095	0,025	0,319
	2015	1 717 958,57	0,831	0,657	2,760	0,146	0,584	1,699	0,041	0,231
	2016	1 153 983,44	0,798	0,551	2,667	0,168	0,833	1,688	0,075	0,278
	2017	1 059 987,54	0,744	0,731	10,858	0,090	0,129	1,175	0,000	0,280
9	2013	684 500,00	0,872	0,486	16,212	0,088	-12,579	-49,537	-0,007	0,135
	2014	610 500,00	0,895	0,667	12,860	0,091	-21,164	-117,923	0,000	0,113
	2015	536 500,00	0,911	0,770	13,720	0,085	0,066	0,475	0,059	0,095
	2016	462 500,00	0,817	0,827	9,908	0,099	-0,201	-1,269	-0,031	0,201
	2017	388 500,00	0,926	0,726	2,645	0,065	-2,312	-10,277	-0,001	0,102
10	2013	1 192 168,50	1,000	0,919	11,383	-0,299	-0,359	1,366	-0,008	0,000
	2014	1 902 282,79	1,000	0,982	99,813	-0,014	-0,015	1,056	-0,053	0,000
	2015	1 741 952,00	0,939	0,479	0,918	0,030	0,069	1,113	0,074	0,128
	2016	1 614 288,00	0,943	0,467	0,875	0,032	-0,183	-1,968	-0,191	0,121
	2017	3 808 802,94	0,952	0,443	0,794	0,053	-0,150	-1,724	-0,370	0,109

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج Eviews9

Dependent Variable: F_A
 Method: Panel Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 09:46
 Sample: 2013 2017
 Periods included: 5
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.519566	0.338195	19.27751	0.0000
CFO3	0.036974	0.057661	0.641220	0.5249
CFO4	-0.003032	0.009257	-0.327549	0.7449
CFO6	-1.941549	1.948173	-0.996599	0.3248
D4	0.253460	0.490303	0.516946	0.6080
FS1	-1.685720	0.588078	-2.866489	0.0065
FS7	1.835378	0.520095	3.528925	0.0010
FS8	-0.005264	0.009893	-0.532067	0.5976
P11	-1.713992	1.946735	-0.880444	0.3838

R-squared	0.358023	Mean dependent var	6.515925
Adjusted R-squared	0.232759	S.D. dependent var	1.037186
S.E. of regression	0.908495	Akaike info criterion	2.807495
Sum squared resid	33.83990	Schwarz criterion	3.151959
Log likelihood	-61.18737	Hannan-Quinn criter.	2.938554
F-statistic	2.858152	Durbin-Watson stat	1.847187
Prob(F-statistic)	0.012737		

Dependent Variable: F_A
 Method: Panel Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 09:47
 Sample: 2013 2017
 Periods included: 5
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.560155	0.334522	19.61054	0.0000
CFO3	0.076010	0.053847	1.411582	0.1677
CFO4	-0.013673	0.008076	-1.692957	0.1002
CFO6	-1.421087	1.922360	-0.739241	0.4651
D4	-0.061907	0.536449	-0.115402	0.9088
FS1	0.150283	0.774545	0.194028	0.8474
FS7	-0.034388	0.705042	-0.048775	0.9614
FS8	0.003077	0.009186	0.334985	0.7398
P11	-1.932596	1.956862	-0.987599	0.3308

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.675725	Mean dependent var	6.515925
Adjusted R-squared	0.503453	S.D. dependent var	1.037186
S.E. of regression	0.730865	Akaike info criterion	2.484536
Sum squared resid	17.09321	Schwarz criterion	3.172864
Log likelihood	-44.11339	Hannan-Quinn criter.	2.746655
F-statistic	3.922443	Durbin-Watson stat	2.155082
Prob(F-statistic)	0.000425		

c

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 06/11/19 Time: 09:48
 Sample: 2013 2017
 Periods included: 5
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 50
 Swamy and Ayra estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.519566	0.272071	23.96276	0.0000
CFO3	0.036974	0.046387	0.797063	0.4300
CFO4	-0.003032	0.007447	-0.407157	0.6880
CFO6	-1.941549	1.567263	-1.238815	0.2225
D4	0.253460	0.394438	0.642585	0.5241
FS1	-1.685720	0.473096	-3.563165	0.0009
FS7	1.835378	0.418405	4.386602	0.0001
FS8	-0.005264	0.007959	-0.661382	0.5121
P11	-1.713992	1.568105	-1.094429	0.2802

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.730865	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.358023	Mean dependent var	6.515925
Adjusted R-squared	0.232759	S.D. dependent var	1.037186
S.E. of regression	0.908495	Sum squared resid	33.83990
F-statistic	2.858152	Durbin-Watson stat	1.847187
Prob(F-statistic)	0.012737		

Unweighted Statistics

R-squared	0.358023	Mean dependent var	6.515925
Sum squared resid	33.83990	Durbin-Watson stat	1.847187